

## في تقرير جديد لصندوق النقد الدولي حول لبنان أي تدهور في الوضع السياسي والأمني في لبنان سوف يتسبب بتباطؤ تدفق الودائع أو تغيير وجهتها



الفصل الرابع من السنة، تقدّر السلطات اللبنانية نسبة النمو الحقيقية لإجمالي الناتج المحلي بـ في المئة. ولوحظ أن قطاع البناء والقطاع المالي وقطاع الخدمات كانت المحفزات الرئيسة للنمو، يضاف إليها محفز آخر يتمثل في زيارات اللبنانيين المغتربين الى بلدهم. وارتفع معدّل التضخم الى ٦ في المئة في كانون الأول، بفعل الارتفاع العالمي للأسعار والضعف الذي أصاب الدولار الأميركي. وزاد العجز التجاري بسبب زيادة الواردات، بعد أن كانت تراجعته في العام ٢٠٠٦.

٣. أظهرت الأسواق المالية مرونة، وحققت الكتلة النقدية نمواً قدره ١١ في المئة، بفضل استمرار التدفق القوي للودائع. ولم تحصل أي ضغوط على سعر الصرف، فيما سجّلت زيادة محدودة في الاحتياطات بالعملات الأجنبية، رغم محدودية أموال الدعم التي تسلمها لبنان من المانحين، إذ لم يتسلم لبنان في العام ٢٠٠٧ سوى ٥٦٥ مليون دولار من الأموال التي تعهد المانحون تقديمها في مؤتمر باريس ٣، وأحد أسباب ذلك أن المفاوضات في شأن هذه التعهدات استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعا. وقد ارتفعت نسبة الدولار وكذلك هوامش معدلات الفائدة العالمية، لكن المعدلات الأسمية للفوائد بقيت مستقرة عموماً. وبسبب الأزمة السياسية، أعلنت وكالة «ستاندرد أند ورنز» خفض تصنيفها الائتماني لديون لبنان السيادية الطويلة الأجل بالعملة الصعبة من مستوى B إلى مستوى CCC+، فيما ثبتت وكالة «موديز» أخيراً تصنيفها للبنان ضمن فئة (٣). ولم تتأثر المصارف اللبنانية بتداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، نظراً الى أنها، من حيث أنظمتها، غير معرضة لهذه الأدوات المالية، كما أنها، إضافة الى ذلك، لا تتكل كثيراً على التمويل من الأسواق المالية العالمية. وتابعت المصارف اللبنانية الكبرى سياسة توسعها اقليمياً، فيما أفيد أن نحو نصف القروض الجديدة التي حصل عليها القطاع الخاص خصصت لتمويل استثمارات خارجية لمؤسسات لبنانية. واعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠٠٨، اعتمد لبنان اتفاقية بازل ٢، مع التطبيق التدريجي للركيزتين الثانية والثالثة.

في تقرير جديد لبعثة صندوق النقد الدولي رفغته البعثة التي زارت لبنان مؤخراً إلى مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق، حذر التقرير من أن أي تدهور في الوضع السياسي والأمني في لبنان سوف يتسبب بتباطؤ تدفق الودائع أو حتى بتغيير وجهتها، مما سيعقد خطة الحكومة التمويلية ويخلق ضغطاً على الاحتياطات». وأشار الى «خطر آخر يتمثل في احتمال أن تؤدي زيادة الدعم والحد الأدنى للأجور الى زيادة معدّل التضخم، مما يؤثر سلباً على نتائج المالية العامة». لكنه شدد على أن «حلا سريعاً للأزمة السياسية سيؤدي على الأرجح الى تحسين ثقة المستثمرين وتضافر فرص النمو».

ولاحظ التقرير الجديد للصندوق، الذي يتوقع أن يقره مجلس المديرين التنفيذيين قريباً، أن «النمو والوضع المالي حافظا على مرونتهما رغم استمرار الأزمة السياسية، ونجحت الحكومة في تحقيق فائض أولي (من دون احتساب الهبات)، ساهم في خفض نسبة الدين العام الى إجمالي الناتج المحلي، وفي الحفاظ على الثقة بالنظام المصرفي اللبناني، وهو ما انعكس تعزيزاً لنمو الودائع وزيادة طفيفة في الاحتياطات الخارجية». وشدد التقرير على ضرورة «أن تركز السياسات الماكرو اقتصادية في سنة ٢٠٠٨ على صون هذه الإنجازات، مما يوفر الأرضية التي تتيح، ما أن يتم حل الأزمة السياسية الراهنة، تنفيذ خطة باريس ٣ للإصلاحات المالية والهيكلية الهادفة الى زيادة نسبة النمو وتحسين الظروف المعيشية وخفض عبء الدين العام».

وتوقع التقرير «أن تكون الحكومة قادرة في سنة ٢٠٠٨ على إبقاء نسبة الفائض الأولي الى إجمالي الناتج المحلي، قريبة الى النسبة المحققة في ٢٠٠٧، أو حتى تحقيق مزيد من التحسن»، وتالياً «الاستمرار في خفض التدريجي لنسبة الدين العام الى إجمالي الناتج المحلي»، و«تمكن الحكومة من تغطية حاجاتها التمويلية».

وفيما يلي أهم ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي المشار إليه:

### الخلفية والتطورات الأخيرة

١. تتواصل الأزمة السياسية في شأن انتخاب رئيس للجمهورية وتأليف حكومة جديدة رغم جهود الوساطة الدولية. ولم يدع مجلس النواب الى الالتئام منذ أكثر سنة، وتوقف النشاط التشريعي، وامتنعت الحكومة عن أي مبادرات تتعلق بالسياسات الأساسية. ولا يزال الوضع الأمني يتسم بالشلل.

٢. كانت النتائج الاقتصادية التي تحققت في ٢٠٠٧ أفضل بكثير من المتوقع، رغم الظروف السياسية الصعبة. ونظراً الى نتائج قوية جدا في

### الأداء في إطار برنامج EPCA

٤. نجح لبنان بهوامش كبيرة في تحقيق الهدفين المحددين للفائض الأولي وصافي الدين حتى نهاية كانون الأول ٢٠٠٧، فسجّل فائضاً أولياً (باستثناء الهبات) بلغ ٥,٠ في المئة من مجمل الناتج المحلي، مقارنةً بالهدف المحدد في البرنامج وهو عجز بنسبة ٧,٢ في المئة من إجمالي الناتج. وتعود هذه النتيجة التي فاقت التوقعات الى زيادة قوية لمجمل الإيرادات، وخصوصاً في ما يتعلق بالإيرادات المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة، ومن

عجز الميزان الخارجي الجاري الى إجمالي الناتج المحلي. كما يتوقع أن تبقى تدفقات الودائع قوية، إلا إذا ساء الوضع السياسي والأمني بشكل غير متوقع.

٨. في ظل توقف نشاط مجلس النواب، لدى الحكومة هامش ضيق للتحرك في ما يتعلق بالسياسات المالية. فعلى سبيل المثال، تم تعليق زيادة الضرائب التي كانت مقررة سنة ٢٠٠٨ في البرنامج الإصلاحي الذي قدمته الحكومة في مؤتمر باريس ٣. ومع ذلك، يفترض أن تزيد الإيرادات تماشياً مع إجمالي الناتج المحلي الاسمي. ورغم الضغوط لزيادة حجم الدعم والحد الأدنى للأجور، تعزم الحكومة الاستمرار في ضبط النفقات، وتتوقع أن تحقق وفورات بفعل وقف التوظيف وإعادة تقييم الأولويات في الإنفاق الرأسمالي والتحويلات. علاوة على ذلك، يتوقع أن تكون الزيادة في التحويلات الإضافية إلى مؤسسة كهرباء لبنان محدودة، بفعل خطة الانتقال جزئياً إلى استخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة بدلاً من الفيول. ونتيجة لذلك، يتوقع أن تكون الحكومة قادرة على إبقاء نسبة الفائض الأولي (من دون الهبات) إلى إجمالي الناتج المحلي، قريبة إلى النسبة المحققة في ٢٠٠٧، أو حتى تحقيق مزيد من التحسن. وسيؤدي ذلك إلى الاستمرار في خفض التدرجي لنسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، وسيساهم في الحد من نقاط الضعف، في انتظار أن تتيح الظروف السياسية معاودة تنفيذ خطة الإصلاحات المالية الواردة في برنامج باريس ٣. كذلك فإن التعجيل في خصخصة قطاع الاتصالات لن يؤدي إلى خفض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي فحسب، بل سيزيد أيضاً الإنتاجية والنمو.

٩. تواجه الحكومة في ٢٠٠٨ إجماليًا كبيراً من الحاجات التمويلية، يشمل أكثر من ٤,٥ مليارات دولار بالعملة الأجنبية. ويؤدي الدعم المتوقع من الجهات المانحة والبالغ ٨٠٠ مليون دولار دوراً أساسياً في تغطية بعض هذه الحاجات. إضافة إلى ذلك، في إمكان الحكومة استخدام إيراداتها بالعملة الأجنبية والتي تناهز مليار دولار سنوياً. أما بالنسبة إلى بقية الحاجات، فيرجح أن تكون الحكومة قادرة على الاتكال بصورة كبيرة على تمويل السوق، إذ يتوقع أن تستبدل المصارف التجارية استحقاقات سندات الخزينة لسنة ٢٠٠٨ والبالغة مليار ونصف دولار. وبالفعل، فقد استبدلت الحكومة بنجاح في آذار الفائت، استحقاقاً بقيمة ٨٧٥ مليون دولار. وفي حال نجحت خطة الحكومة التمويلية وجاء دعم الجهات المانحة مطابقاً للتقديرات، يتوقع أن ينمو إجمالي الاحتياطات الخارجية بأكثر من مليار دولار خلال ٢٠٠٨ وبفعل المبالغ التي يتوقع أن تودعها دول خليجية مصرف لبنان. ١٠. هذه التوقعات تبقى مع ذلك رهن مخاطر مهمة. فحتى الآن، بقيت المنطقة نوعاً ما معزولة عن التباطؤ الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى، لكن لبنان، رغم ذلك، يمكن أن يتأثر سلباً بتغييرات قد تحصل في السيولة والطلب الإقليميين، في حال حصل مثلاً انخفاض حاد في أسعار النفط. ويمكن أن يؤدي أي تدهور في الوضع السياسي والأمني في لبنان إلى زعزعة الثقة، وأن يتسبب بتباطؤ تدفق الودائع أو حتى بتغيير وجهتها، مما سيعقد خطة الحكومة التمويلية ويخلق ضغطاً على الاحتياطات. وثمة خطر آخر يتمثل في احتمال أن تؤدي زيادة الدعم والحد الأدنى للأجور إلى زيادة معدل التضخم، مما يؤثر سلباً على نتائج المالية العامة. وفي المقابل، فإن حلاً سريعاً للأزمة السياسية سيؤدي على الأرجح إلى تحسين ثقة المستثمرين وتضافر فرص النمو.

ضريبة الدخل، ومن عائدات الاتصالات التي شكلت أكثر من تعويض عما خسرتة الدولة جراء انعدام أي إيرادات من الرسوم على المحروقات خلال العام ٢٠٠٧. كذلك ساهمت في تسجيل الفائض الأولي، الوفورات في الإنفاق العام، المتأتية بصورة رئيسية من انخفاض في الإنفاق الممول من مصادر خارجية، إضافة إلى انخفاض في التحويلات إلى البلديات وإلى مؤسسة كهرباء لبنان. وتراجعت نسبة الدين الصافي إلى إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٧، من ١٧٣ في المئة إلى ١٦٥ في المئة، وأحد أسباب ذلك أن الفائض الأولي فاق المستوى الذي يتيح له إبقاء الدين مستقرًا. غير أن النسبة الأكبر لتراجع مستوى الدين تعود لتحويل فوائض الذهب وفروقاته إلى الحكومة بهدف تخفيض الدين العام (نحو ٦ نقاط مئوية إلى إجمالي الناتج المحلي)، مما أضعف موازنة مصرف لبنان. أما تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على الموازنة فلن تظهر نتائجه بالكامل إلا في ٢٠٠٨، نظراً إلى أن عملية تزويد مؤسسة كهرباء لبنان بالمحروقات يتم تمويلها عبر فتح اعتمادات تغطي لاحقاً، وقد تنامي مخزونها تدريجياً في العام ٢٠٠٧. ٥. إن أهداف البرنامج المتعلق بالاحتياط الخارجي وبصافي اقتراض الحكومة من مصرف لبنان قد تم تحقيقها بسهولة، وفي الأوضاع السياسية غير المستقرة. فبفضل التدفق القوي للودائع، وفي غياب الضغوط المتأتية من أسواق القطع، تمكن مصرف لبنان من تعزيز إجمالي الاحتياط الخارجي لديه ليصل إلى ١١,٥ مليار دولار أميركي، رغم التأخر في تنفيذ الجهات المانحة تعهداتها التمويلية. وخلال الفصل الرابع من ٢٠٠٧، عادت المصارف التجارية إلى السوق لإقراض الحكومة، وهذا ما سهّل تحويل جزء من شهادات الإيداع التي كان قد أصدرها المصرف المركزي وتحملها المصارف التجارية، إلى سندات خزينة من فئة الخمس سنوات. ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة من تقليل اعتمادها على مصرف لبنان للحصول على صافي التمويل، إلى ما دون المستوى الذي وضع في برنامج "إيكا". ٦. تم إحراز تقدم على صعيد برنامج الإصلاح الهيكلي. فالتحضيرات لخصخصة مشغلي الهاتف الخليوي شارفت على الاكتمال. وأصدرت الحكومة في تشرين الثاني ٢٠٠٧، طلبات المشاركة في المزايدة على رخصتي تشغيل الهاتف الخليوي وأصولهما وعقديهما. لكن الأزمة السياسية المستمرة دفعت إلى تأجيل المزايدة إلى أيار ٢٠٠٨، لكن من الممكن أن يحصل مزيد من التأجيل بفعل عدم التمكن من تأليف حكومة جديدة. وفي قطاع الطاقة، تم تعيين استشاريين للمساعدة في إصلاح مؤسسة كهرباء لبنان، بالتعاون مع البنك الدولي. إضافة إلى ذلك، سجل تقدم في مجال تطوير إدارة الواردات في وزارة المال، تمثل في إقرار خطة جديدة للتدقيق الضريبي، والإعداد لأنظمة جديدة تطبيقية لقانون الإجراءات الضريبية، وفتح مكاتب فرعية في مختلف المناطق، وإطلاق الخدمات الالكترونية في منتصف ٢٠٠٨. أما في يتعلق بالإنفاق، فتعمل الحكومة على تعزيز التخطيط للتدفق النقدي في الخزينة، وعلى إرساء الأسس الجديدة لوضع موازنات تستند على خطط لسنوات عدة. التوقعات لسنة ٢٠٠٨.

٧. إن الأزمة السياسية والقلق المتعلق بالحال الأمنية يلقيان بتقلهما على التوقعات الاقتصادية لسنة ٢٠٠٨. وتشير التقديرات إلى أن النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي سيكون في حدود ٢ إلى ٣ في المئة (أدنى بكثير من القدرة الكامنة)، مما يعني ضمناً أن الحركة ستبقى قريبة من المستوى الذي تحقق في الفصل الرابع من ٢٠٠٧. ويتوقع أن يبقى معدل التضخم أعلى من ٥ في المئة نظراً إلى التطورات العالمية. وفي ظل نمو ضعيف واستمرار التشدد في المالية العامة، يتوقع أن تتحسن بصورة معتدلة نسبة